

أهل الذمة في المجتمع الإسلامي

د. نصر الجويلي

المعهد العالي للحضارة الإسلامية
جامعة الزيتونة (تونس)

إنّ الحديث عن أهل الذمة في المجتمع الإسلامي يفرض علينا تقصّي الأوضاع التي كانوا عليها، من أجل إيضاح الصورة الصحيحة للعلاقة التي كانت سائدة بين أفراد المجتمع الإنساني الواحد عبر العصور وما اتّسمت به هذه العلاقة من حسن التعامل والتفاعل والاندماج.

كما أن الحديث عن وضع أهل الذمة يستوجب تتبع المراحل التاريخية التي مرّت بها هذه الأوضاع منذ حياة الرسول ﷺ والخلفاء بعده. وهل هناك علاقة بين النظرية والتطبيق.

ومن هذا المنطلق سوف نعمل على رسم الصورة الصحيحة لأوضاع أهل الذمة الدينية والاجتماعية، وإلى أي حدّ ساهمت هذه الأوضاع في الاندماج بينهم وبين المسلمين، دونما إغراق في الخلافات التي نشأت بين الفقهاء حول حقوقهم وحرّياتهم العامة، لأنّ هذه الرؤية المختلفة مبسّطة في كتب الفقه.

ومصطلح أهل الذمة من المصطلحات القديمة في الحضارة الإسلامية وفي مدونة الفقه الإسلامي.

والذمة في اللغة هي العهد والكفالة والضمان. يقال فلان له ذمة أي حقّ. وفي حديث الإمام علي : ذمّتي رهينة وأنا به زعيم. أي ضمانني وعهدي

رهن في الوفاء به⁽¹⁾. ومن هنا سمّي أهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم.

وأهل الذمة في مصطلح الفقهاء هم أهل الكتاب الذين يعيشون تحت الدولة الإسلامية أو في البلاد ذات الأغلبية المسلمة. وأطلق عليهم هذا الوصف لكونهم تحت حماية الدولة الإسلامية وفي كنف المجتمع الإسلامي.

وعقد الذمة عقد يتّصف بالدوام لأنه يتضمّن إقرار غير المسلمين في بلاد الإسلام على دينهم وتمتّعهم بالحماية الكاملة. ولا يمكن نقضه لأنّ الذمة هي ذمة الله ورسوله ﷺ وليست ذمة أحد آخر.

ومن هنا يتّضح أنّ عقد الذمة أو أهل الذمة ليس فيه أي شيء من التجريح والاستخفاف والإهانة كما يحاول البعض ذلك.

وإذا كان أهل الكتاب قد جرى تسميتهم بأهل الذمة "فليس ذلك على أساس تصنيفهم أو وضعهم في درجة أقلّ من المسلمين وإنما لأجل التأكيد على وجود عهد والتزام لهم في ذمة دولة الإسلام" ⁽²⁾.

1) حقوق أهل الذمة في بلاد الإسلام

يحكم أهل الذمة عقد بين المسلمين وبينهم حدّدت بموجبه الحقوق والواجبات لكل من الطرفين أي حقوق الدولة على أهل الكتاب باعتبارهم مواطنين يعيشون تحت حمايتها ورعايتها، وحقوقهم على الدولة باعتبارها دولتهم. وبناء على هذه العلاقة التي أصبحت تربط بين الذميين والمسلمين، أصبح الذمي بمثابة المسلم له ما للمسلم، وعليه ما عليه، مع بعض الاستثناءات التي أوردها الفقهاء والتي سنأتي عليها.

(1) ابن منظور، لسان العرب، ط. دار صادر، بيروت، 1990، ج 12، ص 221.

(2) محمّصاني (صبحي)، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، 1972، ص 101-105.

وقد ذكر الإمام الكاساني في بدائعه حديثاً للرسول ﷺ عن الذميين جاء فيه "إذا قبلوا عقد الذمة فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين" (1).

وهناك آثار عن السلف في هذا المعنى، من ذلك قول الإمام علي "إنما قبلوا عقد الذمة لتكون أموالهم كأموالنا ودماؤهم كدمائنا" (2). وفي شرح السير الكبير للسرخسي "ولأنهم قبلوا عقد الذمة لتكون أموالهم وحقوقهم كأموال المسلمين وحقوقهم" (3). وطبقاً لهذه القاعدة فإن الذميين حكمهم كالمسلمين في الحقوق والواجبات، مع إيراد بعض الاستثناءات على هذه القاعدة وهي أن الدولة الإسلامية لها الحق في أن تشترط للتمتع ببعض الحقوق توافر العقيدة الإسلامية في الشخص لأن الدولة حرة في إيجاد قوانين تنظم تمتع مواطنيها بالحقوق والواجبات، مع مراعاة حالات الاختلاف بينهم : فالزكاة مثلاً واجب على المسلم أدائها دون الذمي؛ والجزية يلتزم الذمي بدفعها للدولة خلافاً للمسلم، إلى غير ذلك من الأشياء التي يلتزم بها البعض ولا يلتزم بها البعض الآخر من المواطنين والمفصلة في كتب الفقه.

ومن الحقوق التي أقرها الإسلام إلى أهل الذمة :

حرية التدين

وهي أن يكون الشخص حراً في اعتناق أي دين أو مبدأ يعتقد به. وكذلك حرّيته في عدم اعتناق دين أو مبدأ بالمرة (4) كما هي عند البعض " أن يتمتع الإنسان بحق اختيار ما يوصله إليه تفكيره، وتطمئن إليه نفسه من عقيدة أو رأي دون إكراه. مع الأخذ بعين الاعتبار احترام سلامة النظام العام، وأمن

(1) الكاساني، بدائع الصنائع، القاهرة، 1328 هـ، ج 7، ص 100.

(2) الكاساني، نفس المرجع، ج 7، ص 111.

(3) السرخسي، شرح السير الكبير - ط. حيدر آباد، الهند، 1335 هـ، ج 3، ص 250.

(4) العلي (عبد الحكيم حسن)، الحريات العامة في الإسلام، ط. دار الفكر العربي، القاهرة، 1983، ص 113.

الدولة".⁽¹⁾ وأساس هذا الحق قوله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ (البقرة آ 256). قال ابن كثير في تفسيره لهذه الآية " أي لا تكرهوا أحداً على الدخول في دين الإسلام فإنه بين واضح جليّ دلائله وبراهينه لا يحتاج إلى أن يكره أحد على الدخول فيه "⁽²⁾.

ويقول الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في تفسيره للآية "نفي الإكراه خبر في معنى النهي. والمراد نفي أسباب الإكراه في حكم الإسلام أي لا تكرهوا أحداً على اتباع الإسلام قسراً، وجيء بنفي الجنس لقصد العموم نصّاً، وهو دليل على إبطال الإكراه بسائر أنواعه لأنّ أمر الإيمان يجري على الاستدلال والتمكين من النظر والاختيار " ⁽³⁾.

وقوله تعالى أيضاً ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ (يونس آ 99). وقد جَسَمَ الرسول ﷺ هذا المبدأ أحسن تجسيم من خلال العقد الذي عقده مع أهل نجران، وسبب هذا العقد هو أنه وفد على الرسول ﷺ وفد مؤلف من أربعة عشر رجلاً، ودخلوا المسجد. ولما حان وقت صلاتهم، قاموا يصلّون فيه نحو المشرق فثار الصحابة لذلك ولم يعجبهم هذا التصرف فقال لهم رسول الله ﷺ دعوهم ثم أتوا الرسول وتجادلوا معه جدالاً طويلاً يقال أنه استمرّ ثلاثة أيام. وكان محور الجدل النبي عيسى عليه السلام حيث سأله ﷺ عن عيسى ومنزلته فتلى عليهم قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مِثْلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (آل عمران. آ 59).

ثم دعاهم إلى المباهلة فرفضوا وقبلوا الصلح وفق شروط اشترطها عليهم واشتروطوها هم وكتب : "ولنجران وحاشيتها جوار الله، وذمة محمد النبي رسول الله على أموالهم وأنفسهم، وأرضهم، وملّتهم، وغائبهم، وشاهدهم، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير، لا يغيّر أسقف من أسقفيتّه، ولا راهب

(1) نبيل (صالح)، الحريات المدنية، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله، 1995، ص 15.

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم، لبنان، ط 1، 2003، ص 492.

(3) ابن عاشور (محمد الطاهر)، التحرير والتتوير، ط. تونس، 1984، ج 3، ص 26.

من رهبانيته، ولا كاهن من كهانته" ⁽¹⁾. يعلّق لامانس على هذا العقد بقوله : "لم تكن معاهدة نجران عقد إذعان فرضه الرسول ﷺ على أهل نجران، ولكنها اتفاق متوازن تمت المفاوضة بشأنه وأبرم برضى الفريقين وعلى وجه المساواة بين قوتين كانتا تتوسّمان فيه خيرا ومصلحة لهما" ⁽²⁾.

كما أن صحيفة المدينة وهي أول دستور وضع في الإسلام يعيش في ظله المسلمون وأهل الكتاب وخاصة اليهود منهم يعبر أحسن تعبير على مدى احترام الإسلام للأديان الأخرى.

ومن الفقرات التي تشير إلى حرية المعتقد بالنسبة إلى اليهود " لليهود دينهم وللمسلمين دينهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ (يهلك) إلا نفسه وأهل بيته ".

كما نصّت الوثيقة على تمتع قبائل أخرى يهودية ما تمتعت به بنو عوف من الحماية وحرية المعتقد، ممّا يفيد أن اختلاف الدين حسب هذه الوثيقة ليس سببا للحرمان من حقّ المواطنة لأنّ " التفرقة بين الناس فيما هو دنيوي حسب اعتقادهم أو جنسهم أو لونهم ليست من منهج الإسلام، إذ القاعدة هي المساواة. فالجميع في ديار الإسلام أمّة واحدة، والخلق كلّهم عيال الله. فضلا على أن الجميع خلقوا من نفس واحدة " ⁽³⁾.

كما تأيّد هذا الحق (حقّ التدين) بما عهد به عمر بن الخطاب إلى أهل إيليا (مدينة القدس حاليا) فلقد نصّ فيه على حرّيتهم الدّينية وحرمة معابدهم وشعائهم، ومما جاء فيه :

"هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم ولا تهّم كنائسهم ولا ينقص منها ولا من

(1) أبو يوسف (يعقوب) الخراج، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص 70.

(2) العودات (حسن) العرب والنصارى، مكتبة الأهالي، دمشق، 1992، ص 71.

(3) الذهبي (أنوار غالبي)، أقوال لدعاة الفتنة الطائفية، القاهرة، دار قبا، ط 1، 1998، ص 91.

حَيَّرَهَا وَلَا مِنْ صَلِيبِهَا، وَلَا مِنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَلَا يَكْرَهُونَ عَلَى دِينِهِمْ، وَلَا يَضَارُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ. وَلَا يَسْكُنُ بَابِلِيَاءُ مِنْهُمْ أَحَدٌ مِنَ الْيَهُودِ" (1).

وكان عمر بن الخطاب حريصا على أن يعامل أهل الذمة معاملة حسنة حتى يقوموا بشعائيرهم الدينية أحسن قيام. يؤيد ذلك ما جاء في كتابه إلى عمرو ابن العاص عامله على مصر قوله: «واعلم يا عمرو أن الله يراك ويرى عملك. فإنه قال تبارك وتعالى في كتابه: ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ (الفرقان آ 74) يريد أن يقتدي به. وأن معك أهل ذمة وعهد وقد وصى رسول الله ﷺ بهم وأوصى بالقبط فقال: "استوصوا بالقبط خيرا فإن لهم ذمة ورحما" ورحمهم أن أم إسماعيل منهم. وقد قال صلى الله عليه وسلم "من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته فأنا خصمه يوم القيامة".

"احذر يا عمرو أن يكون رسول الله ﷺ لك خصما فإنه من خاصمه خصمه. والله يا عمرو لقد ابتليت بولاية هذه الأمة، وآنتست من نفسي ضعفا وانتشرت رعيتي ورق عظمي، فاسأل الله أن يقبضني إليه غير مفرط. والله إنني لأخشى لو مات جمل بأقصى عملك ضياعا أن أسأل عنه يوم القيامة" (2).

هذا وإن آخر وصية أوصى بها عمر بن الخطاب كانت بالمهاجرين والأنصار وأهل الذمة حيث كتب لمن يخلفه كتابا قال فيه: "وأوصيه بأهل ذمة الله وذمة محمد ﷺ أن يوفي بعهدهم، ولا يكلفوا فوق طاقتهم. وأن يقاتل من ورائهم." (3).

حرية ممارسة الشعائر الدينية

لقد سار على هذا المنهج الإسلامي قادة الجيش في فتوحاتهم، من ذلك أن خالد ابن الوليد صالح أهل الحيرة على "أن لا يهدم لهم بيعة ولا كنيسة، ولا يمنعون من ضرب النواقيس، ولا من إخراج صلبانهم في يوم عيدهم" (4).

(1) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، نفس المرجع، ج 3، ص 609.

(2) العظم (رفيق)، مشاهير الإسلام، دار الرائد العربي، بيروت، 1983، ص 207.

(3) العظم (رفيق)، نفس المرجع، ص 208.

(4) أبو يوسف، (الخراج)، ص 146.

ومثله ما جاء في صلح عمرو بن العاص لأهل مصر "هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم وملّتهم، وأموالهم، وكنائسهم، وصلبهم، وبرّهم، وبحرهم، لا يدخل عليهم شيء من ذلك ولا ينتقص" (1). وهذا يقوم دليلاً على أن الإسلام قد صان لغير المسلمين معابدهم، ورعى حرمة شعائرهم بل أكثر من ذلك أن جعل القرآن من أسباب الإذن في القتال حماية العقيدة وحرية العبادة وذلك في قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ (الحج، آ 40). فهذه الحرية التي كفلها الإسلام إلى أهل الذمة لإقامة شعائرهم الدينية، وحثّ المجتمع الإسلامي على رعايتها هي التي جعلت ابن قتيبة يقول في عيون الأخبار "كان ضجيج أجراس الكنائس أيام معاوية يقطع على هذا الخليفة المتقدّم في السنّ قيلولة يحتاج إليها". وبالرغم من اختلاف الفقهاء في هذه المسألة، إذ منهم المؤيّد باعتبار أنّ الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين بعده قد ضمنوا لأهل الذمة حق ممارسة شعائرهم الدينية بالكيفية التي يرونها ؛ ومنهم المعارضون على أساس أن التظاهر بهذه الشعائر المخالفة للإسلام فيه مسّ بالمسلمين وتطاول عليهم، فإنّ العهود التي أعطاه المسلمون إلى أهل الذمة تشهد على أنهم كانوا متسامحين مع غيرهم من أصحاب الأديان الأخرى.

ورغم هذه الحرية التي كفلها الإسلام لأهل الذمة للتمتع بحق ممارسة شعائرهم الدينية، فإنّ بعض المؤرّخين ينسبون إلى عمر بن الخطاب قيوداً وواجبات فرضها على أهل الذمة من شأنها أن تحول بينهم وبين حقهم في إقامة شعائرهم في أيام الآحاد والأعياد الدينية (2).

وقد شكّك الكثير من الدارسين فيما نسب إلى عمر بن الخطاب مثل توماس أرنولد الذي يقول : "وقد أقيم الدليل الذي لا يدع مجالاً للشك على أن

(1) سليمان (الطماوي) ، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، دار الفكر العربي، مصر، 1969، ص 390-391.

(2) الطرطوشي (أبو بكر) سراج الملوك، دار صادر، بيروت، 1415هـ، ص 50 ؛ وأيضاً : الجوزية (ابن القيم)، أحكام أهل الذمة، دار العلم للملايين، بيروت، 1983، ج 2، ص 657.

هذه القيود قد استحدثت في بعض العصور المتأخرة. ومع ذلك فقد قبل فقهاء المسلمين الذين عاشوا في أزمان أقلّ تسامحا هذه العهود على أنها صحيحة⁽¹⁾. كما يعلّق أس ترتون على عهد عمر بقوله "ومعظم المعاهدات المبرمة لا تتفق تماما وما جاء في عهد عمر، فإذا تقرّر هذا في الأذهان، فإنّ الخاتمة التي نصل إليها هي أنّ واضعي تلك المعاهدات كانوا لا يعرفون شيئا عن ذلك العهد، بل ومن المحتمل جدا أن يكون كثير من هذه المعاهدات قد دسّه المؤرخون فيما كانوا يؤرخون له، وذلك في وقت سابق جدا للوقت الذي عرف فيه (العهد)"⁽²⁾.

ومما يزيد في شكنا في نسبة العهد إلى عمر بن الخطاب اختلاف الروائتين :

فالرواية الأولى تقول : إنّ أهل الجزيرة هم الذين كتبوا إلى عبد الرحمن ابن غنم ثم كتب عبد الرحمن بذلك إلى عمر.

أما الرواية الثانية فنقول بأنّ عبد الرحمن بن غنم هو الذي كتب العهد بنفسه حين صالح نصارى الشام. ويلاحظ في هذه الرواية أن عبد الرحمن هو الذي صاغ شروط النصارى في كتابه لعمر لأنه افتتح الكتاب بقوله " هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة كذا وكذا " وهنا تبدو الغرابة، فكيف يشترط المطلوب على الطالب ما يرضاه من شروط، كان الطالب في حاجة إلى موادعته.

ومع ذلك فإنّ ابن قيم الجوزية يسلّم بهذا الأمر بقوله "وشهرة هذه الشروط تغني عن إسنادها، فإنّ الأئمة تلقّوها بالقبول وذكروها في كتبهم، واحتجّوا بها. ولم يزل ذكر الشروط العمرية على ألسنتهم وفي كتبهم. وقد أنفذها بعض الخلفاء وعملوا بموجبها."⁽³⁾

(1) أرنولد (توماس)، الدعوة إلى الإسلام، تعريب إبراهيم حسن (حسن)، مصر، 1890، ص 75.

(2) ترتون (أس) ، أهل الذمة في الإسلام، تعريب حبيثي (حسن)، دار الفكر العربي، مصر، (دت)، ص 44.

(3) الجوزية (ابن القيم)، أحكام أهل الذمة، ج.م، ص 663-664.

بناء دور العبادة

لقد أثارت هذه المسألة جدلا وخلافا كبيرين بين فقهاء المسلمين؛ وهذا الجدل مداره هل يمكن للذميين إنشاء أماكن للعبادة في ديار الإسلام أم لا ؟ وهل من حقهم ترميم ما أوشك منها على السقوط ؟

هذان السؤالان بسطهما الفقهاء واختلفت آراؤهم ومواقفهم حولهما، وسنشير إليهما باختصار شديد :

إن الأئمة يتفقون على عدم استحداث بيع أو كنائس في دار الإسلام :

- يرى مالك والشافعي وابن حنبل أنه لا يجوز إحداث كنيسة فيما قارب المدن والأمصار بدار الإسلام؛

- يقول أبو حنيفة بالمنع إذا كان المكان قريبا من المدينة ولا يبعد عنها بأكثر من ميل، فإن زاد على ذلك جاز للذميين البناء.

وفي حال انهدم شيء من كنائسهم وبيعهم في دار الإسلام وأرادوا ترميمه أو تجديده جاز لهم ذلك في رأي ابن حنبل والشافعي ومالك؛ أما أبو حنيفة فيجيزه لهم إذا كانت الكنيسة أو البيعة في أرض فتحت صلحا، أما إذا كانت قد فتحت عنوة فإنه لا يجوز لهم ذلك (1).

وإذا كان أغلب المذاهب الفقهية يذهب أصحابها إلى أن الذميين لا يسمح لهم ببناء دور العبادة في المدن التي أسسها المسلمون، فإن هذا الرأي لم يقع العمل به من طرف السلطة الحاكمة، من ذلك أن بعض خلفاء الدولة الأموية قد سمحوا لأهل الذمة ببناء كنائس جديدة لهم في كل من بغداد ومصر.

مثال لذلك "أن أحد النصارى في مدينة الرها وكان من ذوي اليسار في عهد عبد الملك بن مروان (ت 86 هـ) بنى كنيسة جميلة وقفها على السيدة مريم، كما أقام بناءا للتعديد تكريما لصورة المسيح." (2).

(1) الجوزية (ابن القيم)، أحكام أهل الذمة، ج 2، ص 676.

(2) أرنولد (توماس)، الدعوة إلى الإسلام، ص 85-86.

وما ورد في بعض كتب التاريخ من أنَّ عمر بن عبد العزيز منع النصارى من بناء كنائس جديدة وإصلاح القديمة منها فمختلق فيما بعد، من ذلك أنه قرر أن يردَّ للنصارى ما أخذَه الوليد بن عبد الملك من كنيسة القديس يوحنا بغير حق، لو أنَّهم في مقابل ذلك تنازلوا عن الكنائس التي كانت خارج باب دمشق خصوصاً كنيسة القديس توما لأنَّ النصارى صارت لهم هذه الكنائس خلافاً لشروط الصلح، فلمَّا رفض النصارى ذلك، جعل عمر ما كان قد صار لهم من كنائس عوضاً لهم عمَّا أخذَه الوليد من كنيسة يوحنا (1)، مما أثار حفيظة المسلمين الذين كانوا يرون أن الإجراء الذي أقدم عليه الخليفة هو من قبيل الموالاة للنصارى.

وإذا كان قد وقعت بعض التجاوزات من بعض (2) الحكَّام والعامَّة على أماكن العبادة لأهل الذمة، فإنَّ النصارى قد حافظوا في الجملة على معابدهم وبنوا كنائس وأديرة جديدة دون أن يتعرَّضوا لمقاومة (3). وهو ما يتأكد من قول ابن حوقل من "أنه كان في مدينة بغداد في أول القرن الثالث للهجرة ما بين أربعين وخمسين ألف نصراني وأنَّ فيها كثيراً من الأديرة القديمة التي تقارب عهد عيسى والحواريين لم تتغيَّر أبنيتها وسبب ذلك على ما يبدو أن الحكومة الإسلامية لم تتدخل في شعائر أهل الذمة الدينية. بل كان يبلغ من بعض الخلفاء أن يحضروا مواكبهم وأعيادهم ويأمر بصيانتهم" (4).

توفير الأمن والحماية

لقد قرَّر الإسلام حقَّ أهل الذمة في الحماية من الظلم والعدوان - سواء كان داخلياً أو خارجياً - فحمى أموالهم وأبدانهم، وأعراضهم حتى يعيشوا في أمن وسلام وفق العهود التي قطعها المجتمع الإسلامي على نفسه.

(1) سحاب (فيكتور)، من يحمي المسيحيين العرب، دار الوحدة، بيروت، 1986، ص 127؛ البلاذري، فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991، ص 131-132.

(2) تروتون: أهل الذمة في الإسلام، ص 50-58.

(3) برتولد، الحضارة الإسلامية: دار المعارف، مصر، (د.ت)، ص 54.

(4) متر (آدم)، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تعريب محمد أبو ريذة، ط. تونس، (د.ت)، ج 1، ص 67.

فقد دلت آيات القرآن الكريم، وأحاديث الرسول ﷺ على وجوب احترام أهل الذمة، والدفاع عنهم، وحمايتهم من كل عدوان عليهم، سواء أكان ذلك باللسان أم بالسلاح.

فقد حذر الرسول ﷺ من ظلمهم، والانتقاص من حقوقهم، وتكليفهم فوق طاقتهم، وأخذ شيء منهم عن طريق الغصب. يقول ﷺ "من ظلم معاهدا أو انتقصه حقًا، أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئًا بغير طيب نفس منه، فأنا حجيجه يوم القيامة" (1). كما وقع التنصيص على ذلك في عهده ﷺ لنصارى نجران بأن لا يؤخذ منهم رجل بظلم، وكان فيما تكلم به عمر بن الخطاب عند وفاته "أوصى الخليفة من بعدي بذمة رسول الله ﷺ أن يوفي بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، ولا يكلفوا فوق طاقتهم." (2). ويورد أبو يوسف أن عمر بن الخطاب مرّ بطريق الشام على قوم قد أقيموا في الشمس يصبّ على رؤوسهم الزيت فقال : ما بال هؤلاء ؟ فقالوا : عليهم الجزية لم يؤدّوها فهم يعذّبون حتى يؤدّوها. فقال عمر: فما يقولون هم، وما يعتذرون به في الجزية ؟ فقالوا : يقولون لا نجد، قال : فدعوهم ولا تكلفوهم ما لا يطيقون، فإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول : " لا تعذبوا الناس فإنّ الذين يعذبون الناس في الدنيا يعذبهم الله يوم القيامة ". وأمر بهم فخّلّي سبيلهم (3). كما كان عمر كثيرًا ما يسأل الوافدين عليه من الولاة وقادة الجيش عن حال أهل الذمة خشية أن يكون أحد قد اعتدى عليهم وسلبهم حقّهم فيقولون "ما نعلم إلاّ الوفاء" (4) وكتب الإمام علي إلى بعض ولاته على الخراج ما نصّه : "إذا قدمت عليهم فلا تبيعنّ لهم كسوة شتاء ولا صيفًا، ولا رزقا يأكلونه، ولا دابةً يعملون عليها، ولا تضربنّ أحدا منهم سوطا واحدا في درهم، ولا تقمه على رجله في طلب درهم. ولا تبع لأحد منهم متاعا في شيء من الخراج فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو. فإن أنت خالفت ما

(1) رواه أبو داود والبيهقي في السنن.

(2) أبو يوسف، الخراج، ص 125.

(3) نفس المصدر السابق، نفس الصفحة.

(4) الطبري، الأمم والملوك، ج 4، ص 218.

أمرتكم به، يأخذكم الله دوني، وإن بلغني عنك خلاف ذلك عزلتكم " (1). كل ذلك لأن عقد الذمة كما يجمع الفقهاء " يوجب حقوقاً علينا لهم لأنهم في جوارنا، وفي خفارتنا، وذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ فمن اعتدى عليهم ولو بكلمة سوء أو غيبة في عرض أحدهم، أو نوع من أنواع الأذية، أو أعان على ذلك فقد ضيع ذمة الله تعالى، وذمة رسوله وذمة دين الإسلام " (2).

فالإسلام يعتبر أن أذى غير المسلم ولو بكلمة كأى مسلم تماماً، بل قد يكون أشدّ، وهو ما تقرر في الفقه الإسلامي نظراً وتطبيقاً. يقول ابن عابدين "لأنه بعقد الذمة وجب له ما لنا. فإذا حرّمت غيبة المسلم، حرّمت غيبته. بل قالوا : إن ظلم الذمي أشدّ" (3). ويتضمّن حقّ الحماية المقررة لأهل الذمة - كما أشرنا - حمايتهم في دمايتهم وأنفسهم وأبدانهم، كما يتضمّن حماية أموالهم وأعراضهم ؛ وقد فصل الفقهاء ذلك في كتب الفقه المختلفة. يقول الرسول ﷺ "من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإنّ ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً" (رواه الإمام أحمد، والبخاري في الجزية).

إذا كان الإسلام قد ضمن لأهل الذمة حقهم في الحماية من أي اعتداء عليهم من المسلمين ومن غيرهم داخل البلاد الإسلامية، فقد كفّل حمايتهم من أي اعتداء خارجي. بل أوجب على الحاكم والمسلمين جميعاً الدفاع عنهم، كما نصّ الفقهاء على ذلك إذ "يجب على الإمام حفظ أهل الذمة، ومنع من يؤذيههم وفكّ أسرهم، ودفع من قصدهم بأذى لأنهم جرت عليهم أحكام الإسلام، وتأبّد عقدهم فلزمه ذلك كما يلزمه للمسلمين " (4). ويؤكد هذا ابن حزم في كتابه مراتب الإجماع بقوله : " إنّ من كان في الذمة، وجاء أهل الحرب إلى بلادنا يقصدونه، وجب علينا أن نخرج لقتالهم بالكراع والسلاح، ونذود دون ذلك صوناً لمن هو في ذمة الله تعالى، وذمة رسوله ﷺ فإنّ تسليمه دون ذلك إهمال

(1) أخرجه عبد الرزاق في مصنّفه، ج 10، ص 101-102 وأيضاً القرشي (يحيى ابن آدم) الخراج، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، ص 74-75.

(2) القرافي (شهاب الدين)، الفروق، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، ج 3، ص 14.

(3) ابن عابدين، التر المختار - شرح تنوير الأبصار، اسطنبول، (د.ت)، ج 3، ص 244.

(4) نقلاً عن الفروق للقرافي، نفس المرجع، ج 3، ص 14.

لعقد الذمة " (1). وقد علّق القرافي على قول ابن حزم بقوله : "فعقد يؤدي إلى إتلاف النفوس والأموال صونا لمقتضاه عن الضياع إنه لعظيم". وكثيرة هي الوقائع التي دافع فيها المجتمع الإسلامي عن أهل الذمة. منها موقف ابن تيمية (ت 728 هـ) حينما تغلب التتار على بلاد الشام توجه إلى القائد التتري قطلوشاه لإطلاق سراح الأسرى، وبعد الكلام معه وافق القائد التتري على إطلاق أسرى المسلمين فقط، ورفض أن يطلق سراح الأسرى من أهل الذمة، فما كان من ابن تيمية إلا أن طالبه بضرورة افتكاك جميع الأسرى من اليهود والنصارى لأنهم أهل ذمة المسلمين، فما كان منه إلا أن أطلق جميعهم (2). وحتى العدو المحارب إذا طلب الأمان، صار بذلك آمناً ولا يجوز الاعتداء عليه بأي وجه من الوجوه، بل يجب الدفاع عنه مثله مثل أهل الذمة. يظهر ذلك في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (التوبة آ 6). وهذا الحق ثابت للرجال والنساء والأحرار والعبيد، فمن حق أي فرد من هؤلاء أن يؤمن أي فرد من الاعتداء بطلب الأمان. روى البخاري عن الرسول ﷺ قوله "من آمن رجلاً على دمه فقتله فأنا بريء من القاتل وإن كان المقتول كافراً" (3).

ضمان العيش الكريم

لقد ضمن الإسلام لأهل الذمة كفالاته العيش الملائم لهم ولمن يعولونه باعتبارهم من رعايا الدولة الإسلامية ؛ فهي مسؤولة عنهم، عملاً بقوله ﷺ "كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته" (4).

(1) الطهطاوي (محمد عزت) "الذميون في بلاد الإسلام"، مجلة الأزهر، ج 5، ص 52، يوليو 1980، ص 947.

(2) عبد الباقي (محمد فؤاد) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، ط. القاهرة، 1949، ج 2، ص 284.

(3) البخاري، التاريخ الكبير، ط. دار المعارف العثمانية (د.ت)، ج 2، ص 15.

(4) صحيح البخاري بحاشية السندي، ط. دار المعرفة، بيروت، 1978، ج 4، ص 233.

يقول النووي في شرحه لهذا الحديث "قال العلماء الرَّاعي هو الحافظ المؤمن، الملتزم صلاح ما قام عليه، وما هو تحت نظره. ففيه أن كل من كان تحت نظره شيء، فهو مطالب بالعدل فيه، والقيام بمصالحه في دينه ودنياه ومتعلقاته" (1).

ويحدثنا التاريخ أن عمر بن الخطاب مرَّ بباب قوم وعليه سائل يسأل شيخاً كبيراً ضريراً البصر، فضرب عضده من خلفه وقال : من أي أهل الكتاب أنت ؟ فقال يهودي : قال : فما الجأك إلى ما أرى ؟ قال : أسأل الجزية والحاجة والسنّ. فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله فرضخ له بشيء من المنزل. ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال : أنظر هذا وضربائه، فوالله ما أنصفناه إن أكلنا شببيته، ثم نخذله عند الهرم "إنما الصدقات للفقراء والمساكين"، والفقراء هم المسلمون وهذا من المساكين من أهل الكتاب. ورفع عنه الجزية وعن ضربائه" (2). وعند مقدمة (الجابية) من أرض دمشق مرَّ في طريقه بقوم مجذومين من النصاري فأمر أن يعطوا من الصدقات، وأن يجري عليهم القوت.

وفي عهد خالد بن الوليد لنصاري الحيرة في العراق ما يؤكّد هذا الحق لأهل الذمة، حيث كتب إلى أبي بكر الصديق "وجعلت لهم أي شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات، أو كان غنيا فافتقر، وصار أهل دينه يتصدّقون عليه، طرحت جزيته، وعيل من بيت مال المسلمين " (3).

وقد أكد فقهاء الإسلام على وجوب مدّ يد المساعدة إلى المحتاجين منهم. يذكر الشافعي أن أهل الذمة كالمسلمين في ذلك، فدفع الضرر عنهم واجب ؛ ودفع الضرر عنده ما يسدّ الرّمق أو الكفاية (4).

(1) صحيح مسلم بشرح النووي، ط. دار الكتب العلميّة، بيروت، 2006، كتاب الإمارة، ج 12، ص 168.

(2) أبو يوسف، الخراج، ص 126.

(3) أبو يوسف، نفس المرجع، ص 144.

(4) الشافعي (شمس الدين الرّملي)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ط. بولاق، القاهرة، 1292 هـ.

وبهذا تقرّر الضمان الاجتماعي في الإسلام ليشمل كافة أبناء المجتمع مسلمين وغير مسلمين، إذ لا يجوز أن يبقى في المجتمع الإسلامي إنسان محروم من الطعام والشراب والكسوة والمأوى والعلاج لأنّ دفع الضرر عن الآدمي واجب ديني.

2 - واجبات أهل الذمة في بلاد الإسلام

ومقابل هذه الحقوق التي تمتّع بها أهل الذمة، كانت عليهم واجبات ما داموا يعيشون في حماية الدولة الإسلامية. ومن هذه الواجبات وأهمها :

دفع الجزية

والجزية عبارة عن مقدار من المال يدفعه أهل الذمة كل سنة إلى بيت مال المسلمين، يفرض على الرجال البالغين القادرين، على حسب ثرواتهم، في وقت معيّن.

وأساس وجوبها القرآن الكريم والسنة النبوية : فمن القرآن قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (التوبة آ 29). ومن السنة، ثبت أن الرسول ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين، وأخذها عمر بن الخطاب من مجوس سواد العراق بلا إنكار من أحد المسلمين، وأخذها عمرو بن العاص من أقباط مصر، وكتب بذلك إلى عمر بن الخطاب فأجازه.

ودفع الجزية - في نظرنا - لا يمكن اعتباره من قبيل العقوبة المالية على أهل الذمة جرّاء بقائهم على دينهم ؛ ولا هي من قبيل إذلالهم وإهانتهم وإجراجهم بسبب دينهم، وإنما هي مقابل حمايتهم وإعفائهم من الجهاد المفروض على المسلمين دون غيرهم من مواطني الدولة.

ومن شروط وجوب الجزية، العقل والبلوغ والذكورة، فلا تجب على الصبيان والنساء من أهل الذمة لأن الله أوجب الجزية على من هو قادر على القتال. وهؤلاء المعفون غير قادرين وليسوا من أهل القتال. ذكر (أبو يوسف)

أن الجزية لا تؤخذ من المسكين الذي يتصدق عليه، ولا من أعمى لا حرفة له ولا عمل، ولا من ذمي يتصدق عليه، ولا من مقعد، والمقعد والزمن إذا كان لهما يسار أخذ منهما وكذلك الأعمى، وكذلك المترهبون الذين في الديارات إذا كان لهم يسار أخذ منهم.

وإن كانوا هم مساكين يتصدق عليهم أهل اليسار منهم لم يؤخذ منهم وكذلك أهل الصّوامع إن كان لهم غنى ويسار. ولا تؤخذ الجزية من الشيخ الكبير الذي لا يستطيع العمل ولا شيء له، وكذلك المغلوب على عقله لا يؤخذ منه شيء (1).

وتسقط الجزية عن الذمي إذا اعتنق الإسلام أو مات ولم تستوف منه سقطت عنه ولا يلزم بها، ولا تؤخذ من تركته. كما تسقط الجزية عن أهل الذمة إذا عجزت الدولة الإسلامية عن حمايتهم؛ من ذلك أن أبا عبيدة بن الجراح قائد جيش عمر ابن الخطاب ردّ ما جبي من الجزية في حربه مع الروم. وكتب للناس كتابا يقول فيه "إنما ردّنا عليكم أموالكم لأننا بلغنا ما جمع لنا من الجموع. وأنكم قد اشتراطتم علينا أن نمنعكم. وإننا لا نقدر على ذلك. وقد ردّنا عليكم ما أخذنا منكم. ونحن لكم على الشرط وما كتبنا بيننا وبينكم إن نصرنا الله عليهم" (2). وبذلك ردّت مبالغ طائلة من مال الدولة، فدعا المسيحيون بالبركة لرؤساء المسلمين وقالوا ردّكم الله علينا ونصركم عليهم فلوا كانوا هم لم يردّوا علينا شيئا وأخذوا كل شيء بقي لنا.

مراعاة شعور المسلمين

على أهل الذمة احترام شعور المسلمين الذين يعيشون معهم، وأن يراعوا هيبة الدولة الإسلامية التي تحميهم وترعاهم، وتوفّر لهم ما يحتاجون إليه من ضروريات العيش مثلهم مثل المسلمين. وبذلك لا يجوز لهم أن يعتدوا على الإسلام ورسوله وكتابه بالثلب والطعن سواء بالقول أو الكتابة، وأن لا يروجوا

(1) أبو يوسف، نفس المرجع، ص 122.

(2) الخراج، نفس المرجع، ص 139.

من العقائد التي تتنافى والعقيدة الإسلامية ودين الدولة إلا إذا كانت تلك العقائد تعتبر جزءاً من عقيدتهم المعتمدة في كتابهم المقدّس.

ويروى عن عروة بن الحارث أنه "دعا نصرانيا إلى الإسلام فذكر النصراني النبي ﷺ فتناوله أي بسوء القول - فرفع ذلك إلى عمرو بن العاص، فقال عمرو : قد أعطيناهم العهد. فقال عروة : معاذ الله أن نكون أعطيناهم العهود والمواثيق على أن يؤذونا في الله ورسوله، إنما أعطيناهم على أن نخلي بينهم وبين كنائسهم يقولون فيها ما بدا لهم، وألا نحملهم ما لا طاقة لهم به، وأن نقاتل من ورائهم، وأن نخلي بينهم وبين أحكامهم. إلا أن يأتون فنحكم بينهم بما أنزل الله. فقال عمرو صدقت"(1).

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه، بخصوص الأقليات التي تعيش اليوم في البلاد الإسلامية : فهل هم ذميون أم مواطنون ؟

والإجابة عن هذا السؤال ضرورية وأكيدة في هذا العصر : فعقد الذمة الذي كان معمولاً به سابقاً قد زال ولم يعد له وجود، وأهل الذمة أصبحوا مواطنين أسوة بغيرهم من المسلمين، ومنهم من اعتنق الإسلام، ومنهم من بقي على عقيدته. لكن تبقى مسألة المواطنة بالنسبة إلى هؤلاء الذين بقوا على دينهم محلّ خلاف بين الدارسين. فمعاجم اللغة تكاد تجمع على أنّ المواطن هو الذي نشأ مع غيره في وطن واحد أو هو الذي يقيم معه فيه. "فالوطن - كما يعرفه لسان العرب - هو المنزل الذي تقيم به وهو موطن الإنسان ومحلّه ووطن بالمكان وأوطن أقام وأوطنه اتخذها وطناً. وأوطنت الأرض ووطنتها توطينا واستوطنتها أي اتخذتها وطناً " (2).

وصفة المواطنة - كاستخدام عربي - وردت في كتابات رفاعة رافع الطهطاوي حيث جاء في كتابه المرشد الأمين للبنات والبنين : "ثم ابن الوطن المتأصل به أو المنتجع إليه الذي توطّن به واتخذها وطناً ينسب إليه تارة إلى اسمه فيقال وطني، ومعنى ذلك أنه يتمتع بحقوق بلده، وأعظم هذه الحقوق التامة

(1) دراسات عربية، ع 80-81، روما، 1991، ص 54.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ح 13، ص 451.

في الجمعية التأسيسية، ولا يتّصف الوطني بوصف الحرية إلا إذا كان منقاداً للقانون الوطني ومعنيًا على إجراءاته. فانقياده لأصول بلده يستلزم ضمنا ضمان وطنه له التمتع بالحقوق المدنية. والتمزّي بالمزايا البلدية. بهذا المعنى فهو وطني وبلدي، أي أنه محدود كعضو من أعضاء المدينة " (1). وإذا كان الطهطاوي لا يفرّق بين الوطني والمواطن، فإن الدراسات الحديثة تعتبر أن الوطني هو الذي يكون من السّكان الأصليين في الدولة وهو الذي ولد فيها وتربّى في إقليمها.

في حين أنّ المواطن هو الذي أخذ صفة الوطني عن طريق التجنّس بجنسية دولة معيّنة وصار من رعاياها. غير أنّ المواطنة في النظام السياسي الإسلامي لها دلالة أوسع حيث أن هذه الصفة تستوعب كافة المواطنين في الدولة بقطع النظر عن الفوارق الجنسية واللغوية والدينية. وعلى هذا الأساس فإنّ المواطنة تضمن لجميع المواطنين ممارسة حقوقهم المشروعة، والقيام بواجباتهم المفروضة، وهو ما ورد في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا.. ﴾ (الحجرات 13).

وكان الإسلام سباقاً إلى إعلان عهد المواطنة في صحيفة المدينة التي أبرمها الرسول ﷺ بينه وبين اليهود وغيرهم من القبائل العربية الأخرى سنة (622 م). وقد أبرزت هذه الصحيفة أمرين هامين وهما :

ميلاد الدولة الإسلامية بالمدينة وصهرُ مجتمع المدينة المؤلف من المهاجرين والأنصار واليهود في أمة واحدة بالرغم من تنوّعه العرقي والثقافي.

"هذا كتاب من محمد النبي بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم. فلحق بهم وجاهد معهم. إنهم أمة واحدة من دون الناس. وأنّ من

(1) رافع الطهطاوي (رفاعة)، المرشد الأمين، ضمن الأعمال الكاملة، تحقيق عمارة (محمد)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، ج 2، ص 433-434.

تبعنا من يهود فإن له النصرة والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم. وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم. " (1).

فحسب هذه الصّحيفة، وهي بمثابة دستور للدولة الجديدة، تكون معاملة جميع المواطنين على أساس من العدل والمساواة في الحقوق والواجبات، فالجميع سواء في المعاملة أمام القانون.

وعلى هذا الأساس، فإننا لا نوافق ما ذهب إليه ماكحولاند (2) في دائرة المعارف الإسلامية تحت كلمة ذمة من أنّ أهل الذمة لا يعدّون مواطنين في الدولة الإسلامية، وإن كان المسلمون قد جنحوا إلى ترك كل جماعة غير إسلامية تحكم نفسها بإشراف رئيسها المسؤول ربّاناً كان أو أسقياً أو غير ذلك؛ (3) وكذلك ما ذهب إليه مجيد خدّوري، رئيس معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة جوهانزبورغ بواشنطن، حيث ذكر ما نصّه، المواطنة الكاملة، "لأنّ الذميّ مع كونه مؤمناً بالله إلا أنّه لا يعترف بمحمد رسولا له. ولذلك كان ناقص الإيمان لا يستحق أن يكون عضواً في الأخوة الإسلامية" (4). وهذا الحكم - في نظرنا - مجانب للحقيقة لأنّه يقرّر حكماً يتسم بالإطلاق مقرّراً بذلك موقفاً من قضية بالغة الدقة لأنّه ينفي عن الذميّ فكرة المواطنة الكاملة في الدولة الإسلامية. ولعلّه استند في ذلك إلى ما أورده الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية حول رأي انفرد به الشافعية في مسألة الجزية، التي تعدّ في نظرهم مقابلاً رمزياً " لأجرة سكنى الدار. " (5).

لقد كان أهل الذمة في الدولة الإسلامية - طوال التاريخ - مواطنين أصليين. وهم اليوم لا يعدّون من الأجانب أو من مواطني الدرجة الثانية خاصة منهم الذين نشأوا وتربّوا بين المسلمين. ويختلف فقهاء القانون حول مسألة تمتّع

(1) حلمي (محمود)، نظام الحكم الإسلامي مقارناً بالنظم المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 11، 1970، ص 26.

(2) مستشرق أمريكي من أشد المتعصبين ضد الإسلام والمسلمين، وهو من كبار محرري دائرة المعارف الإسلامية.

(3) دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الفرنسية، جزء 1، ص 930.

(4) دراسات عربية، ع 80 - 81، 1991، روما، ص 236.

(5) الماوردي، الأحكام السلطانية، ط. القاهرة، 1950، ص 143.

الذميّ بجنسيّة الدولة الإسلاميّة. ويعتبر فقهاء الإسلام أنّ أهل الذمّة مرتبطون بدار الإسلام بموجب عقد الذمّة - الذي يُعدّ في نظرهم بمثابة عقد الجنسية - وعلى هذا الأساس يحقّ لهم التمتع بجنسية الدولة التي ينتمون إليها.

كما يختلف الباحثون المعاصرون حول هذه المسألة. فعلى سبيل المثال - لا الحصر - يرى عبد الكريم زيدان أنّ الذميّ يمكنه الحصول على جنسيّة دار الإسلام بالاكتساب نتيجة لعقد الذمّة خاصة إذا كان هناك عقد صريح " أما في غير هذه الحالة أي بالنسبة لمن يدخل في الذمّة عن طريق القرائن الدالة على رضاه ... فإن أساس الجنسية هو إرادة الدولة الإسلامية نفسها. فهي التي تمنح الجنسية لغير المسلم في هذه الحالات بمحض إرادتها وتقديرها وفقاً لقواعد الشريعة وما تقتضيه مصلحة الدولة" (1). وإذا كان للدولة الحق في منح الأجنبي الذي طالبت مدة إقامته بها الجنسية فمن الأولى الذميّ الذي يعتبر أصيل الإقليم بموجب الولادة والمنشأ.

في حين يرى أحمد طه السنوسي أنّ أهل الذمّة لا يتمتّعون بالجنسيّة الإسلاميّة بدعوى أنّهم لا يتساوون في الحقوق والواجبات مع المسلمين (2).

وبخصوص الرأى الأخير، يمكن إبداء الملاحظات التالية وهي أنّ صاحبه :

- تعامل مع أهل الذمّة باعتبارهم كيانات منفصلة عن المجتمع الإسلامي الذي يعيشون فيه؛
- لا يفرّق بين أهل الذمّة وبين الأجانب المستأمنين على أساس أنّهم من ملّة واحدة؛
- اعتبر أنّ المسلمين هم دون المواطنين في الدولة الإسلاميّة وأنّهم يتحمّلون وحدهم مسؤوليّة المحافظة على هذه الدولة؛
- لم يقدّم أي نصّ شرعي يُستند عليه في ما ذهب إليه؛

(1) زيدان (عبد الكريم)، أحكام الذميين والمستأمنين، ط. مكتبة الحياة، بغداد، 182، ص 63-64.

(2) السنوسي (أحمد طه)، فكرة الجنسية في التشريع الإسلامي المقارن، ط. القاهرة، 1957، ص 44.

- أنّ أهل الذمّة صاروا شركاء أصليين في الوطن الإسلامي، ولم تعد
علاقتهم بالمسلمين قائمة على أساس خضوعهم للمسلمين، وإنّما
صارت علاقة مواطن بمواطن آخر يتقاسم معه الأدوار السياسيّة
والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

